مجلة أنساق للفنون والآداب والعلوم
الإنسانية
الإصدار التاسع عشر
المجلد (٦) العدد (٢)
٢٠٢٥ (١-٢٣)

الأقلية العربية في اسرائيل، هشاشة المواطنة في ظل "حرب السابع من أكتوبر٢٠٢٣"

د. زياد عياد

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٩ مايو ٢٠٢٥م

الملخص

تناقش هذه الدراسة بصورة مقتضبة حالة وملامح الأقلية العربية في إسرائيل إبان حرب السابع من أكتوبر، وخاصة في ظل اعلان إسرائيل حالة الطوارئ وشرعنة التمييز الواضح والعلني ضد الأقلية العربية الموجودة في إسرائيل، وهذا في ظل حالة فيها مأسسة للتمييز ضدهم والحد من ديناميكيات مواطنتهم واختزالها وفق ما يشاء النظام السياسي الإسرائيلي الذي شرعن قانون القومية اليهودية عام ٢٠١٨ هذا القانون الذي أعرب عن هشاشة مواطنة الأقلية العربية في إسرائيل، وعمل على الحد من تأثيرهم ونفوذهم وتقليص نطاق مواطنتهم في كل الاتجاهات، ومما لا شك فيه قد ظهرت صورة الهشاشة الكبيرة لمواطنة الأقلية العربية في إسرائيل عند اندلاع حرب السابع من أكتوبر، حيث تم إحكام القبضة الحديدية عليهم وعلى جميع نطاقات وجودهم وحتى أفكارهم بصورة صادمة فيها كل أنواع التمييز والعنصرية ضدهم، بالرغم من انهم مواطنين يحظون بكامل الصفة القانونية للمواطنة، لكن هذا ما لا تؤمن به العقلية السائدة في النظام السياسي الإسرائيلي وتحد منه وتتجاهله على الدوام، ولقد كان هذا واضحاً بصورة جلية إبان حرب السابع من أكتوبر عام ٢٠٢٣، ولعل كل ما سبق ستعمل هذه الدراسة على توضيحه وتبيانه بصورة سلسة وموضوعية.

الكلمات المفتاحية: حرب السابع من أكتوبر، الأقلية العربية، قانون القومية، هشاشة المواطنة.

*** المقدمة**

تكاد المسافة تقترب إلى الصفر؛ بين روح الاستشراق العنصرية التي تتعامل بها إسرائيل مع كل من هو غير يهودي، وبين تعاملها المماثل تجاه الأقلية العربية التي بقيت في إسرائيل، ولعل التعامل والممارسات القائمة على الاضطهاد وتعميق هشاشة مواطنة الأقلية العربية هي هدفها التحوير في مكنوناتهم، وكيّ وعيهم، وتسطيح كينونتهم وتذويبها وإلحاقها بالثقافة الإسرائيلية السائدة، ولعل ما عَبر عنه ديفيد بن غوريون تجاه هذه المسألة كان في صميم التعبير العنصري عن ملامح النظرة للأقلية العربية حيث قال: "نحن لا نريد أن يصبح الإسرائيليون عرباً، نحن ملتزمون بمحاربة روح الشرق". (كامل، ٢٠١٨).

ومما لا شك فيه، فإسرائيل كدولة لم تتشكل وفقاً لحالة تطور طبيعية؛ بل بفعل حالة حرب واقتلاع للسكان الفلسطينيين الأصليين من بلدهم، واستبدالهم بسكان يهود تم تجميعهم من شتى أصقاع الأرض، فقد أُسست إسرائيل على أنقاض شعب آخر أُقتُلع من أرضه؛ ومن ناحية أُخرى، تعتمد إسرائيل لترسيخ وجودها على فرض حقائق ديموغرافية على الأرض بانتهاج أساليب الترانسفير والطرد من جهة، وباستجلاب مهاجرين يهود من جهة أخرى؛ ما أفضى إلى تشكيل مُجتمع فسيفسائي يفتقر إلى الروابط الإثنية المشتركة من عادات وتقاليد وثقافة، كما يفتقر إلى العمق التاريخي الاجتماعي واللغوي والديني والجغرافي والعمراني؛ إنما تشكل وفقاً لضوابط ليست ذات تطور طبيعي وليس لها عُمق إثني متكامل الأركان، لذلك كان التمييز ضد الأقلية العربية سيد الموقف. ولعل الخطر كان يكمن في محاولة إسرائيل مأسسة التمييز ضد الأقلية العربية بشتى الطرق، إذ ان التمييز والاضطهاد كان ليس وليد لحظة معينة بل هو امتداد لسلسة طويلة ومحطات عدة لتعميق هشاشة مواطنة الأقلية العربية وإشعارهم الدائم بأنهم ليسوا مواطنين درجة أولى، وهذا ما كان بمثابة حقيقة ماثلة عندما تم تشريع قانون القومية اليهودية، إذ أحدث هذا القانون الذي تم إقراره عام ٢٠١٨ هزة سياسية واجتماعية واثنية في إسرائيل، وأدى الى تعميق روح العنصرية والتمييز المُمأسس تجاه كل من هو غير يهودي، أي ان هذا القانون عبر عن أن مواطنة الأقلية العربية في إسرائيل هي ليس درجة أولى بل هي درجة ثانية وثالثة وانها لا تعادل مواطنة "اليهودي" فإسرائيل لم تعد تعتبر "دولة كل مواطنيها" بل هي بمثابة دولة "التفوق اليهودي"، فقانون القومية اليهودية هو قانون يُمأسس بصورة جلية للتمهيد المُعلن لاضطهاد كل من هو "غير يهودي".

وتجدر الإشارة الى وجود العديد من المواجهات ما بين الأقلية العربية في إسرائيل ضد الحكومات الإسرائيلية وسياساتها، وهي مواجهات متنوعة وممتدة عبر عشرات السنين منذ إقامة الدولة ولغاية يومنا هذا، وعلى سبيل المثال لا الحصر، تعتبر مواجهة الأقلية العربية الحكومة الإسرائيلية والتصدي لها إثر اندلاع الحرب على غزة عام ٢٠٢١، بمثابة مواجهة فيها دلائل عدة ومعاني كبيرة تلقفها الساسة الإسرائيليون بكل أهمية، لأنها كانت مواجهة تُعبر عن مدى تمسك الأقلية العربية بقوميتها وكينونتها ورفضها الانصياع والذوبان، فلقد سطرت الأقلية العربية في إسرائيل مآثر كبيرة في الاحداث التي شهدتها الساحة الفلسطينية عام ٢٠٢١ عقب الحرب على غزة ومحاولة طرد مواطني حي الشيخ جراح. (أسعد،٢٠٢١). فبعد أن ظنت إسرائيل بأن فلسطينيو الداخل المحتل باتوا مُروضين ومُدجنين وخاضعين لسياسات الحكومة الإسرائيلية واملاءاتها، وأن الأقلية العربية لا تثور لأن تم تدجين من فيها، وظناً من أعضاء الحكومة الإسرائيلية بانهم استطاعوا التحوير في بنية الأقلية العربية وطمس معالمها، وان عقليتهم تغيرت وأن الأفكار تبدلت وان محاولاتهم لغسل أدمغتهم كانت تؤتي نفعاً؛ فكانت المفاجأة كبيرة؛ إذ أن الأقلية العربية في إسرائيل لم تُروض بعد، فثارت الأقلية العربية في اللد وعكا وحيفا ويافا وام الفحم بمظاهرات ضخمة، وصدحت باقي المدن التي يقطن فيها العرب بكل ما هو ضد سياسات الحكومة الإسرائيلية ورفضت الأقلية العربية من خلال احتجاجاتها الكبيرة لنهج الحكومة الإسرائيلية بمواصلة حربها على غزة وعلى الفلسطينيين في شتى أماكن تواجدهم. (شلحت،٢٠٢١).

وعلى وجه العموم، ستُركز هذه الدراسة بصورة دقيقة على حالة الأقلية العربية في إسرائيل إبان حرب السابع من أكتوبر، وخاصة في ظل اعلان إسرائيل حالة الطوارئ وشرعنة التمييز الواضح والعلني ضد الأقلية العربية الموجودة في إسرائيل او ما يطلق عليهم فلسطينيو ال٤٨، وهذا في ظل حالة فيها مأسسة للتمييز ضدهم والحد من ديناميكيات مواطنتهم واختزالها وفق ما يشاء النظام السياسي الإسرائيلي الذي شرعن قانون القومية اليهودية عام ٢٠١٨ هذا القانون الذي أعرب عن هشاشة مواطنة الأقلية العربية في إسرائيل والعمل على الحد من تأثيرهم ونفوذهم وتقليص نطاق مواطنتهم في كل الاتجاهات، ومما لا شك فيه قد ظهرت صورة الهشاشة الكبيرة لمواطنة الأقلية العربية في إسرائيل عند اندلاع حرب السابع من أكتوبر، حيث تم إحكام القبضة الحديدية عليهم وعلى نطاقات وجودهم وحتى أفكارهم بصورة صادمة فيها كل أنواع التمييز والعنصرية ضدهم مع انهم مواطنين يحظون بكامل الصفة القانونية للمواطنة، لكن هذا ما لا تؤمن به العقلية السائدة في النظام السياسي الإسرائيلي وتحد منه وتتجاهله على الدوام، ولقد كان هذا واضحاً بصورة جلية إبان حرب السابع من أكتوبر عام ٢٠٢٣، وكل ما سبق ستعمل هذه الدراسة على توضيحه وتبيانه بصورة موضوعية وسلسة.

*** مشكلة الدراسة**

تكمن مشكلة الدراسة في الممارسات القمعية، والمجاهرة بالعداء للمواطنين العرب في اسرائيل، وغياب أمنهم الفردي والجماعي في ظل حرب السابع من أكتوبر، بسبب الاجراءات الأمنية والقانونية التي انتهجتها الدولة ممثلة بكافة مؤسساتها بالإضافة للقطاع الخاص مستغلة الحرب كمسوغ لقمع مواطنيها العرب وتكميم أفواههم، وهذا في ظل غياب حقيقي للأحزاب السياسية العربية في اسرائيل والاعضاء العرب في الكنيست الاسرائيلي عن المشهد السياسي والدور المنوط بهم تجاه مواطني اسرائيل من العرب، ومن هنا جاء السؤال الرئيسي للدراسة على النحو التالي : -

١- كيف تعاملت الدولة (اسرائيل) مع مواطنيها العرب خلال فترة الحرب ما بعد السابع من اكتوبر ٢٠٢٣؟

ويتفرع عن هذا السؤال المحوري الأسئلة الفرعية الآتية: -

١- هل شكل العرب في اسرائيل خطر على الدولة ومواطنيها اليهود؟

٢- هل انتهجت اسرائيل فصل عنصري في تطبيق القوانين بين مواطنيها العرب واليهود أثناء الحرب؟

٣- ما اسباب واشكال حملة التحريض ضد المواطنين العرب في إسرائيل بعد السابع من اكتوبر ٢٠٢٣؟

٤- ما الدور الذي تلعبه الاحزاب العربية في اسرائيل لمواجهة سياسات الدولة والقطاع الخاص القمعية الموجهة ضد المواطنين العرب؟

*** أهمية الدراسة**

تمكن اهمية الدراسة في نقاش الوضع القانوني والسياسي للأقلية العربية في اسرائيل في ظل حرب السابع من أكتوبر، وخاصة في ظل نظام سياسي كرس اثنوقراطية الدولة من خلال قانون القومية اليهودية، وهذا مع تبيان انعكاسات الحالة التعريفية لقانون القومية اليهودية على الاقلية الاثنية العربية في اسرائيل في تجربة جديدة بعد سن هذا القانون الاساس وهي تجربة اعلان الدولة حالة الحرب عقب السابع من أكتوبر.

*** هدف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي الى تسليط الضوء على الممارسات القمعية والاضطهاد المُمنهج الذي مورس من قبل مؤسسات الدولة في اسرائيل ضد مواطنيها العرب فقط في الفترة ما بعد السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، مستخدمة كل أدواتها بما فيها قانون الطوارئ الذي تم إعلانه. هذا مع تبيان مضامين واشكال حملة التحريض ضد المواطنين العرب في إسرائيل بعد السابع من أكتوبر ٢٠٢٣.

*** فرضية الدراسة**

هنالك حالة واضحة من الإمعان في تعميق هشاشة مواطنة الأقلية العربية في إسرائيل، ومأسسة التمييز تجاهها وشرعنته، وظهر هذا جلياً عقب اندلاع حرب السابع من أكتوبر وإعلان حالة الطوارئ وسن القوانين التي عززت سياسة تكميم أفواه الأقلية العربية بشكل يكتنفه كل أنواع الاضطهاد والعنصرية الاثنوقراطية اللامتناهية.

*** منهجية الدراسة**

سينتهج الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وهذا من خلال تحليل واقع حرب السابع من أكتوبر وانعكاساتها على الأقلية العربية في إسرائيل وتعميق هشاشة المواطنة لديهم.

كما وتطرق الباحث الى المنهج التاريخي: وسيتم انتهاج هذا المنهج لأننا سنقوم بجمع الأدلة بالماضي المتعلقة في الموضوع، وتبيان طرق البناء عليها الان، وسيتم التعرض لما سبق بشكل موجز وهذا لإدراك الواقع واستقراء المستقبل.

*** الحدود المكانية والزمانية للدراسة**

١- الحدود الزمانية: ٢٠٢٣-٢٠٢٤. (وتم اختيار هذه الفترة لأنها هي التي اندلعت فيها حرب السابع من أكتوبر وبرزت مسألة تعميق هشاشة مواطنة الأقلية العربية في إسرائيل بصورة جلية).

٢- الحدود المكانية: إسرائيل، الداخل الفلسطيني ٤٨.

*** ملامح الحالة السياسية والقانونية والاجتماعية للأقلية العربية في اسرائيل**

*** تمهيد**

تُعتبر مسألة حالة وملامح الأقلية العربية في إسرائيل من مختلف أبعادها وزواياها من أعقد المسائل والقضايا داخل المجتمع الإسرائيلي، إذ مرت الأقلية العربية بالعديد من المراحل والمحطات والمتغيرات، وعانت من اضطهاد وتمييز واضح وصريح من قبل الدولة الإسرائيلية بمختلف حكوماتها ومكوناتها، وهذا ما أعطى للأقلية العربية في إسرائيل بُعداً مختلفاً وحالة سياسية وقانونية واجتماعية وثقافية مختلفة ولها طابعها وكينونتها الخاصة والتي تعكس حالة هذه الأقلية ومزاجها العام ومدى انسجامها من عدمه داخل المجتمع الإسرائيلي بمختلف مكوناته ومركباته المتعددة والفسيفسائية في ذات الآن.

*** نبذة عن الحالة القانونية والسياسية والاجتماعية للأقلية العربية**

لا شك بوجود حالة خاصة ومغايرة وذات طابع معين يحيط بكافة أطياف الأقلية العربية في إسرائيل، إذ يوجد لهذه الأقلية العربية حالة فريدة من نوعها وقضايا خاصة بها وبكينونتها، وهذا ما يعطيها حيزاً شكلاً ذا طابع سياسي وقانوني واجتماعي مختلف ويميزها عن سائر المكونات الموجودة بداخل المجتمع الإسرائيلي، فهؤلاء الفلسطينيين أو الأقلية العربية الموجودة لم تُعطى تاريخياً تسمية واحدة موحدة، بل يُعرفون بأسماء مختلفة مثل "الفلسطينيين في إسرائيل" أو "عرب ٤٨" أو الأقلية العربية، ويمكن استخدام

مصطلح "الفلسطينيون المتبقين" لوصفهم، ليتم التعبير عن بقائهم وصمودهم أمام محاولات المشروع الصهيوني لإزاحتهم من المكان ومحوهم من الرواية التاريخية. (زعبي،٢٠٢٠).

ولعل مسألة الأقلية العربية قد نتجت بعد إحداث النكبة بحق الفلسطينيين، وتأسيس دولة إسرائيل على حساب الفلسطينيين، مما أدى إلى تدمير القرى والمدن الفلسطينية، وتشتيت الشعب الفلسطيني وتشريده، وبقاء عدد من الفلسطينيين في أراضيهم وهم ما تم إطلاق عليهم مصطلح الأقلية العربية في إسرائيل او عرب ال١٩٤٨ وظلت الأقلية العربية في إسرائيل تتعامل بكينونتها الخاصة وهي جزء من الشعب الفلسطيني والأمة العربية، ويتعاملون مع دولة إسرائيل التي تراهم كجزء من الصراع في المنطقة، ويتفاعلون مع التغيرات في العالم العربي والقضية الفلسطينية. علماً بأن الأقلية العربية في إسرائيل كان عددها قرابة ١٦٠ ألف إبان عام ١٩٤٨، ووصل عددها في منتصف سنة ٢٠١٧ إلى ما قرابته حوالي مليون ونصف نسمة، ويشكلون نحو ١٧,٣ %من مجمل التعداد الكلي للسكان في إسرائيل. (زعبي،٢٠٢٠).

وعلى وجه العموم، كانت مُجمل الحالة التي تعيشها الأقلية العربية في إسرائيل ما بعد النكبة متأزمة ومتشرذمة، والتطور كان يمر بحالة ليست طبيعية، وخاصة ان الأقلية العربية خضعت للحكم العسكري الإسرائيلي الذي انتهى بعد منتصف الستينات من القرن الماضي، ولعل منظومة الحكم العسكري كانت تطلع الى الأقلية العربية في إسرائيل بالها طابور خامس وتُحكم القبضة الحديدية على شتى مناحات حياتهم، وتتعامل معهم وفق حالة قانونية وسياسية واجتماعية اثنوقراطية بحتة وأنهم أشباه مواطنين من الدرجات المتأخرة، مع تقييد حريتهم، والسماح لهم بالتنقل من خلال التصاريح، ووضعهم تحت رقابة شديدة، ومنعهم من العيش بحرية، مع تعزيز سياسة فرق تسد بينهم وتعزيز التفرقة الطائفية والعائلية والمناطقية والفردية بين الفلسطينيين في الداخل أنفسهم. (روحنا، غانم،١٩٩٨).

وتشير كل الدلائل على معاناة الأقلية العربية في إسرائيل من تمييز مستمر في جميع مجالات الحياة العامة، ويتجلى هذا التمييز في القوانين العنصرية التي تُسنّ بشكل متزايد. يتمثل هذا على سبيل الحصر فقط لا التعميم في قانون العودة عام ١٩٥٠ وقانون المواطنة عام ١٩٥٢ اللذين يمنحان تفوق واضح لليهود، وكذلك الأمر في القوانين الحديثة، مثل قانون مديرية أراضي إسرائيل عام ٢٠٠٩ وقانون كيمينس عام ٢٠١٦، تواصل هذا النهج من خلال خصخصة أراضي اللاجئين الفلسطينيين وتقليص صلاحيات المحاكم لصالح الأجهزة الإدارية التي تُسهل هدم المنازل غير المرخصة. وفيما يتعلق بالحقوق المدنية للأقلية العربية، فيمنع قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل الذي تم إقراره عام ٢٠٠٣ لم شمل العائلات الفلسطينية، وقد توسع هذا الحظر ليشمل العديد من الدول مثل لبنان وإيران والعراق وسوريا، اما على الصعيد الثقافي، تهدف القوانين الإسرائيلية ككل الى طمس الهوية العربية لدى الأقلية العربية في إسرائيل، وهذا مثل قانون النكبة عام ٢٠١١ الذي يعزز من قمع الهوية الفلسطينية من خلال فرض عقوبات اقتصادية على كل من يُحيي ذكرى النكبة بالإضافة الى استهداف المؤسسات والمراكز والجمعيات التي تدعم الهوية العربية الفلسطينية. تصل قمة هذا التمييز إلى قانون أساس: إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي عام ٢٠١٨، "قانون القومية اليهودية". الذي ينص على أن إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب

اليهودي وأن حق تقرير المصير فيها حصري لليهود، كما يقلل القانون من مكانة اللغة العربية ويعزز الاستيطان اليهودي، مما يعمق التمييز ضد الأقلية العربية ويؤكد سياسات الدولة العنصرية تجاههم. (زعبي،٢٠٢٠).

فلم يكن وجود الأقلية العربية في إسرائيل قد نجم بفعل ظروفٍ عادية؛ بل كان ناجم عن عملية مركبة ومعقدة، فهم بقوا في أرضهم بعد النكبة واقتلاع الفلسطينيين ليجدوا أنفسهم تحت وطأة دولة حديثة التأسيس تنظر إليهم نظرة عدائية اقصائية، فهم لم يكونوا مواطنين درجة أولى، وليسوا من المخططين هم فقط كانوا عبارة من أقلية متناثرة هنا وهناك خاضعة لقبضة حديدية من قبل الدولة. وإثر ذلك وبفعل هذه الظروف الغير طبيعية بالمطلق، بدأت رحلتهم الطويلة في سياسات الدولة نحوهم والتي تعاملت معهم وفقاً لحالة تمييز صارخ وواضح ووضعتهم في ظروف معيشية صعبة، مما خلق حالة شديدة القتامة بحقهم على مختلف الأصعدة: والحياتية، والاقتصادية، والديمغرافية، والجغرافية الحيزية، والاجتماعية، والثقافية، والتعليمية، والسياسية. (المصري،٢٠٢٤).

ومما لا شك فيه فقد تُشكل مؤشرات التعليم انعكاساً لمجموعة من المتغيرات، ولاسيما الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، ومثل باقي القطاعات التي عانت منها الأقلية العربية وواجهتهم فيها التحديات كان هنالك تحديات كبيرة في القطاع التعليمي والثقافي والايدولوجي الخاص بهم، ففي البدايات كان التعليم في حالة يُرثى لها بين صفوف العرب، سرعان ما تحسنت مستويات التعليم لديهم نسبياً مع عامل الزمن، فلم تتلقى الأقلية العربية خاصة في البدايات مستويات عالية من التعليم بفعل الظروف الصعبة التي كانوا بها، وبعدهم عن المركز، وظروفهم المعيشية السيئة، وتعدادهم الأسري الكبير، والعمل من أجل ان يوفروا أساسيات الحياة وهذا ما كان سبباً كبيراً في تدني مؤشرات التعليم لديهم. اما في مجالهم الثقافي والايدولوجي وكينونتهم، فقد كان هنالك حالة من العداء للثقافة العربية من قبل الدولة، وقد حافظت الأقلية العربية على كينونتها وعروبتها بالرغم من كل القيود والصعاب، فقد ظل للأقلية العربية ثقافتها الخاصة، ولغتها الخاصة، ولهجتها، وزي يميزهم وكانوا يحرصون على ارتدائه، المأكولات التي تعطي الانطباع العربي البحت، الغناء والرقص والعادات والتقاليد والتراث العربي الفلسطيني الذي يعطي الأقلية العربية كينونتها وهذا ما حافظوا عليه جيداً و لم يتنازلوا عنها؛ لأنها تعطيهم الكينونة الخاصة وتُعبر عن هويتهم الأصلية الغير مُذابة. (زعبي،٢٠٢٠).

وما هو جدير بالذكر بان الدولة بطابعها اليهودي قد سيطرت على كافة معالم الحياة الاقتصادية الإسرائيلية حيث تم هندستها وتكوين معالمها وأسسها وفقاً لحالة تتلاقى ورؤية الدولة المبنية على حالة اثنوقراطية، فقد تحكموا بمفاتيح الاقتصاد والإنتاج، ويمسكون بزمام الشركات ورأس المال والبنوك، والأراضي والمنازل، والعقارات، والأحزاب الرئيسية، والجمعيات والمؤسسات، ومفاصل الجيش، ودوائر الدولة والوزارات. وترافقت القبضة الاقتصادية هذه مع تعزيز الدولة في البدايات لطابع انه العرب متخلفين غير متحضرين ولا عصريين ويصعب عليهم التحكم في الة الانتاج ورأس المال وهذا ما طفى على السطح بصورة واضحة جداً في البدايات، قبل ان تتغير الأمور نسبياً. (مدى الكرمل،٢٠١١).

ولعل هذا دفع الى وجود انقسام طبقي اضافةً الى وجود الانقسام الاثني، فتشير المعطيات الى وجود فجوات

اقتصادية واجتماعية تعاني جراءها العديد من الفئات التي هي بالغالب تكون الأقلية العربية في إسرائيل، فهنالك ما يمكن وصفه بأنه شرخ طبقي؛ إذ توجد ضائقة اقتصادية يعاني جراءها أفراد وعائلات شابة، أو أخرى كثيرة الأولاد، يملك أفرادها مؤهلات ملائمة لجميع الأعمال والوظائف لكنهم لا يعملون في وظائف ملائمة. وهذا ما يفضح ادعاء وجود العدالة الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي؛ فهناك فئات غنية تجبي أرباحاً طائلة على حساب الطبقة الوسطى الواسعة وذوي الدخل المحدود والفقراء؛ والدولة شريكة في خلق هذا الواقع؛ إذ ساهمت في تفاقم التفاوت بين هذه الفئات بتأمينها الشروط التي تسهل على أصحاب الشركات الكبرى والاحتكارات المتنوعة زيادة أرباحهم التي هي يهودية بالغالب، في حين تُدمر القطاع الخاص وتنسحب من مجال توفير الخدمات الأساسية للمواطنين في مجالات حيوية، كالعلاج والتعليم والسكن والأمن الغذائي، وهذا ما قاد بدوره إلى شعور بعض الفئات في إسرائيل ولا سيما الأقلية العربية بالاغتراب والقطيعة مع الدولة ومؤسساتها؛ إذ لم يعد المواطن يرى فيها جهات تخدم مصالحه وتوفر له الأمن والأمان في مجالات حياته كافة. (جريس،١٩٧٣).

تتجلى كل السياقات السابقة في الحالة الاجتماعية والسياسية لدى الأقلية العربية في إسرائيل، حيث تنعكس المداميك التي تُبنى عليها الحالة لدى الأقلية العربية في أنماط فعلهم السياسي وسياقهم الاجتماعي. ولعل ما كان يقود سلوكهم السياسي والاجتماعي هو شعورهم بالحرمان، حيث كان لدى الأقلية العربية نقص في الموارد الأساسية والمطلوبة لسير الحياة بشكل طبيعي، وعدم وجود تلك الأمور المتصورة كان يعيق نوعية الحياة النموذجية التي يتطلع لها الأفراد والجماعات العربية في حينها، هذا ما كان يُحدِث عند الافراد حالة إحساس بالظلم والتناقض الواعي بين أحلامهم والواقع وهذا ما يولد حالة من الإحباط والنقمة والاحتقان على النظام السياسي والسلطات الحاكمة ويُصهر هذا الشعور "شعور النقص أو الحرمان" ضمن بوتقة الصهر المتمثلة في تكوين حراك اجتماعي وسياسي عربي.(بشارة،٢٠٠٠).

فقد تدرجت الأقلية العربية اجتماعياً وسياسياً منذ بداية حكايتهم مع الدولة الإسرائيلية عبر العديد من المراحل، عبرت هذه التدرجات عن حالتهم التي يعيشونها وعن همومهم وطبيعة وضعهم والسياسات التي تخصهم، وهذا ما انعكس مثلاً في أنماط التصويت التي كانت مقياس من خلاله يمكن قياس المزاج العام لهم وتوضح طبيعة توجههم، ولعل الشرارة الأولى والتي كانت بمثابة الأبرز حينها هي احداث يوم الأرض الفلسطيني في ٣٠ مارس عام ١٩٧٦، عندما قامت السلطات الإسرائيلية بمصادرة آلاف الدونمات من الأراضي ذات الملكية الخاصة والعامة في مناطق الجليل والنقب، ولا سيما في سخنين، وعرابة، ودير حنا، وعرب السواعد. ورداً على ذلك، نظم الفلسطينيون داخل إسرائيل إضراباً عاماً ومظاهرات حاشدة احتجاجاً على هذه المصادرات، واندلعت مواجهات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الشرطة والجيش الإسرائيلي، مما أسفر عن استشهاد ستة فلسطينيين وإصابة واعتقال المئات، ولعل هذا الحدث قد أصبح رمزاً للنضال الفلسطيني ضد سياسة مصادرة الأراضي والتهجير القسري، ويُعتبر يوم الأرض نقطة تحول في تاريخ الفلسطينيين داخل إسرائيل، حيث أكدوا من خلاله هويتهم الوطنية وحقوقهم في أرضهم. وفي هذا السياق ينظم الفلسطينيون في الداخل والخارج فعاليات مختلفة تشمل مسيرات، ومظاهرات، وندوات، وزيارات إلى

المقابر والأماكن التي شهدت الأحداث الدامية في عام ١٩٧٦، وتهدف هذه الفعاليات إلى تذكير الأجيال الجديدة بتاريخهم ونضالهم من أجل حقوقهم في الأرض، وتجديد الالتزام بمواصلة هذا النضال حتى تحقيق الحرية والعدالة. (وفا، ٢٠٢٤). وغيرها العديد من المواجهات مع الدولة ضد السياسات التي تشرعنها وتنتهجها الحكومة بحقهم مثل احداث هبة أكتوبر عام ٢٠٠٠. (زعبي،٢٠٢٠). وهبتهم الكبيرة والتي أخذت صدى واسع ابان الحرب على غزة عام ٢٠٢١ وغيرها الكثير من الصدامات مع الدولة. (شلحت،٢٠٢١).

وعطفاً على كل ما سبق وكنتيجة لسطوة الدولة على الأقلية العربية ومأسستها لحالة التمييز الاجتماعي والسياسي والعرقي والاضطهاد الممنهج، أصبحت الأقلية العربية في إسرائيل تواجه تحدياً كبيراً بسبب تفشي ظاهرة العنف والجريمة المنظمة في مجتمعهم العربي، إذ تشير البيانات إلى ارتفاع نسبة الجريمة داخل المجتمع العربي، حيث تبلغ نسبة ضحايا القتل لكل مائة ألف فرد في المجتمع العربي خمسة أضعاف نسبتها في المجتمع الإسرائيلي، وتظهر الاحصائيات أن ٥٧٪ ممن تُقدم ضدهم لوائح اتهام بالقتل هم من غير اليهود، و٥٣٪ من ضحايا محاولات القتل هم من العرب، وفي عام ٢٠١٦ كانت نسبة ضحايا محاولات القتل في المجتمع العربي تصل الى ما نسبته أربعة أضعاف نسبتهم في المجتمع الإسرائيلي. (زعبي،٢٠٢٠).

ووفقاً لمعطيات مركز أمان- (المركز العربي للمجتمع الآمن) كان عدد ضحايا القتل في المجتمع العربي لعام ٢٠١٩ هو ٩٤ قتيل، منهم ٨٣ من الرجال و١١ من النساء، ووصل إجمالي عدد الضحايا العرب منذ عام ٢٠٠٠ وحتى ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠ إلى حوالي ١٤٥٣ شخصاً. كما ويشير تقرير قدمته عضو الكنيست في حينها حنين زعبي، إلى أن ٧٠٪ من عمليات القتل في المجتمع العربي تتم باستخدام أسلحة غير مرخصة، والتي تصل نسبة حيازتها في المجتمع الفلسطيني إلى ما يقارب ٨٠٪. (زعبي،٢٠٢٠).

وعلى وجه العموم، فقد بلغت نسبة الجريمة في المجتمع العربي أكثر من سبعة أضعاف نسبتها في الشارع اليهودي، وهو ما يعكس أيضاً الفارق في احتمال القبض على الجناة في كلا المجتمعين، هذا ما يفسر استمرار ارتفاع نسبة الجريمة، بالإضافة إلى ذلك، هناك علاقة مشبوهة بين عصابات الجريمة والشرطة، حيث تركز الشرطة عملها على منع تسرب نفوذ العصابات إلى الشارع اليهودي، مما يعزز البعد الجنائي والدور الاجتماعي السلبي لتلك العصابات. ويتنامى كل ذلك مع سياسات الدولة التي تمهد الطريق نحو الصيرورة في تكثيف الجريمة داخل أوساط المجتمع العربي (زعبي،٢٠٢٠).

وعلى الرغم من كل هذا الاضطهاد والتعسف بحق الأقلية العربية والتقييد والظروف المعيشية الصعبة، والحالة شديدة القتامة بحقهم على مختلف الأصعدة سواء المعيشية، والحياتية، والاقتصادية، والديمغرافية، والجغرافية الحيزية، والاجتماعية، والثقافية، والتعليمية، والسياسية، ما كان للأقلية العربية إلا ان تحاول تثبيت كينونتها أكثر فأكثر وتُثبت أواصر بقاءها ونموها، لذلك بدأت تظهر أفكار ضرورة التغيير داخل كنف الدولة الإسرائيلية، وهذا كان من خلال جماعات قومية عربية مختلفة حاولت البدء بحالة من التنظيم السياسي والاجتماعي والقومي لمحاولة إحداث التغيير الإيجابي تجاه قضاياهم المختلفة. وهذا أدى في نهاية المطاف الى وجود عدد من الأحزاب العربية بداخل إسرائيل التي ناضلت مراراً وتكراراً كي تحافظ على وجودها

والحيلولة دون محقها، وهذا ما أفضى الى مشاركة الأحزاب العربية في الانتخابات الإسرائيلية ووجودهم في الكنيست وهذا ما أعطى نقلة نوعية في حالة مأسسة الأقلية العربية لحالتها ككل وهندسة معالم الأفول الى البقاء والتأثير بدلاً من الاضمحلال الكلي وتكريس سطوة الدولة. (بشارة،٢٠٠٠).

وإيجازاً، لعل مسألة التمييز ضد الأقلية العربية هي مسألة أزلية منذ بداية حكايتهم في كنف الدولة الاسرائيلة، ولعل الخطر يكمن في محاولة إسرائيل مأسسة التمييز ضد الأقلية العربية بشتى الطرق، إذ ان التمييز والاضطهاد كان ليس وليد لحظة معينة بل هو امتداد لسلسة طويلة ومحطات عدة لتعميق هشاشة مواطنة الأقلية العربية وإشعارهم الدائم بأنهم ليسوا مواطنين درجة أولى، فمنذ النكبة عام ١٩٤٨، وتأسيس دولة إسرائيل لم تتوقف الأقلية العربية عن مواجهة السياسات الاستعمارية الاثنوقراطية التي تتبعها الدولة، وتتنوع أساليب المواجهة استجابة للتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستويات المحلية والفلسطينية والعربية والعالمية. بجانب محاولات توحيد الصف السياسي بين القيادات الفلسطينية في الداخل، هذا بدوره أدى الى زيادة تفاعل الشباب العربي في المشهد الثقافي والفني في مواجهة سياسات إسرائيل الأمنية، ومحاولة خلق حالة سياسية واقتصادية مغايرة وذات طابع مختلف، ولعل أبرز ما يميز هذا المشهد هو السعي الجاد لتحقيق استقلالية مادية بعيداً عن التمويل الإسرائيلي المقيد، وهذا الاتجاه يعكس الرغبة القوية عند العديد من أبناء الأقلية العربية داخل الدولة الإسرائيلية على النقمة ضد سياسات الدولة التمييزية تجاههم والعنصرية التي هي واضحة المعالم، وهذا بدوره ولد حالة من الرغبة الجامحة نحو الصيرورة نحو بناء حركات وتجمعات فعالة تعبر عن هموم الأقلية العربية في إسرائيل بحالتها المستجدة، وتلبي تطلعات الشباب العربي، الذي يحاول مراراً في بناء حركة نضال قوية ومستقلة تعتمد على قوتها الذاتية وتعزز من قدرتها على مواجهة السياسات الإسرائيلية المتنوعة ضدهم. (زعبي،٢٠٢٠).

*** التمييز المُمأسس ضد الاقلية العربية، "قانون القومية اليهودية انموذجاً".**

تُشير كل الدلائل الى مواجهة الأقلية العربية في إسرائيل لحالة كبيرة من الاضطهاد والتعسف، وتقييد حريتهم ووضعهم في ظل ظروف معيشية صعبة، وسط حالة شديدة القتامة على مختلف الأصعدة سواء المعيشية، والحياتية، والاقتصادية، والديمغرافية، والجغرافية الحيزية، والاجتماعية، والثقافية، والتعليمية، والسياسية، إذ يواجه هؤلاء الفلسطينيون أو "الأقلية العربية" تمييزاً عنصرياً ممنهجاً من قبل الدولة الإسرائيلية في مختلف مجالات الحياة، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. هذا التمييز الصارخ تجسد علانية عندما تم تشريع قانون القومية اليهودية، الذي ستتم مناقشته في تالي هذا المبحث، إذ أحدث هذا القانون الذي تم إقراره عام ٢٠١٨ هزة سياسية واجتماعية واثنية في إسرائيل، وأدى الى تعميق روح العنصرية والتمييز المُمأسس تجاه كل من هو غير يهودي، أي ان هذا القانون عبر عن أن مواطنة الأقلية العربية في إسرائيل هي ليس درجة أولى بل هي درجة ثانية وثالثة وانها لا تعادل مواطنة "اليهودي" فإسرائيل لم تعد تعتبر "دولة كل مواطنيها" بل هي بمثابة دولة "التفوق اليهودي"، فقانون القومية اليهودية هو قانون يُمأسس بصورة جلية للتمهيد المُعلن لاضطهاد كل من هو "غير يهودي". (زحالقة،٢٠١٨).

وعلى وجه العموم، فمنذ العام ١٩٤٨ اعتبرت الدولة الإسرائيلية وجود الأقلية العربية خطراً داهماً عليها، ولذلك انتهجت بحقهم عدد من الاستراتيجيات التي ارتكزت على إحكام القبضة الحديدية عليهم، والاستمرار في ارهابهم بشتى الطرق، وعزلهم عن محطيهم العربي، وطمس معالم هويتهم وكينونتهم، ومصادرة أراضيهم والتضييق عليهم، في محاولة من الدولة كي ترحلهم وكي يغادروا إسرائيل وافراغ الأرض، ومن أجل ذلك كان هنالك جملة كبيرة من القوانين العنصرية الصادرة عن الدولة الإسرائيلية والكنيست من أجل شرعة التمييز والاضطهاد بحق الأقلية العربية. (قاسم،٢٠١٩). ولعل أبرز القوانين العنصرية التي مأسست التمييز والاضطهاد ضد الأقلية العربية وعلى سبيل الحصر لا التعميم كانت على النحو الآتي: –

لعل كل السياقات السابقة قد تبلورت جلياً من خلال القوانين الإسرائيلية التعسفية بحق الأقلية العربية، إذ وضعت إسرائيل العديد من القوانين التي تميز بين اليهود وغير اليهود، مثل قانون العودة عام ١٩٥٠ الذي يمنح اليهود في جميع أنحاء العالم حق الهجرة إلى إسرائيل، وقانون المواطنة عام ١٩٥٢ الذي يحدد شروط المواطنة. وقانون مديرية أراضي إسرائيل عام ٢٠٠٩ الذي يسمح بخصخصة واسعة للأراضي التي كانت مملوكة للاجئين الفلسطينيين والمهجرين الداخليين، ويمنح الصندوق القومي اليهودي حقوقًا حصرية في تخصيص هذه الأراضي. وقانون كيمينس عام ٢٠١٦ الذي يعزز من صلاحيات الأجهزة الإدارية في هدم المباني الفلسطينية غير المرخصة وفرض غرامات باهظة على الفلسطينيين. وقانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل عام ٢٠٠٣ الذي يمنع هذا القانون لم شمل العائلات الفلسطينية إذا كان أحد الزوجين مواطناً إسرائيلياً والآخر من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقانون النكبة عام ٢٠١١ الذي يفرض عقوبات على أي جهة تحيي ذكرى النكبة. (زعبي،٢٠٢٠).

وتجلت القوانين العنصرية الإسرائيلية التي تُمأسس لشرعنة وقوننة سطوة الدولة على الأقلية العربية من خلال قانون القومية اليهودية الذي تم اقراره عام ٢٠١٨، فتحديداً وبتاريخ ١٩ يوليو ٢٠١٨، أقر الكنيست الإسرائيلي "قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي"، المعروف بقانون القومية اليهودية، ويحدد هذا القانون أن إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي فقط، هذا ما شكل اعلاناً واضحاً وصريحاً للتمييز ضد كل من هو غير يهودي، ويشير القانون الى ان حق تقرير المصير في دولة إسرائيل هو حصري للشعب اليهود، وان اللغة العبرية هي فقط اللغة الرسمية الوحيدة في البلاد، بينما تُمنح اللغة العربية مكانة خاصة بدون اعتراف رسمي، وان القدس واحدة موحدة هي عاصمة لدولة إسرائيل، وغيرها الكثير من النصوص والبنود التي تعزز يهودية الدولة بصورة مكتملة المعالم. (موقع عرب٤٨، ٢٠١٨). وعلى وجه العموم أدى قانون القومية الإسرائيلية الى العديد من الحيثيات الخاصة بالأقلية العربية لعلها تجلت في: –

١– التمييز القانوني والمؤسسي: –

أ– حيث يبلور القانون لحالة تقوم على التمييز الواضح والصريح ضد الأقلية العربية في العديد من المجالات مثل حالتهم القانونية، الأراضي، اللغة، التعليم، الخدمة الاجتماعية، وغيرها من أمور تمييزية بحتة. (جبارين، بشارة.٢٠١٩).

ب- كما ويعزز القانون مسألة الأفضلية اليهودية في نواحي تلقي الموارد الحكومية والمزايا على كافة الأصعدة داخل الدولة. (جبارين، بشارة.٢٠١٩).

٢- الثقافة والهوية: -

أ- إذ يعمل القانون على تقليص مكانة اللغة العربية داخل الدولة، وهذا ما يؤثر على الثقافة والهوية والكينونة الخاصة بالأقلية العربية داخل الدولة الإسرائيلية. (عراف، بيكر.٢٠١٩).

ب- كما ويضيق القانون الخناق على المؤسسات والجمعيات الثقافية العربية التي تعبر عن الهوية الفلسطينية العربية وكينونتها الخاصة. (زحالقة، ٢٠١٨).

٣- التخطيط والأرض: -

أ- حيث يؤدي قانون القومية الى تعزيز سياسات التخطيط التمييزية ضد الأقلية العربية، هذا ما يفاقم من أزمة السكن في القرى والمدن العربية ويزيد الأمور تعقيداً. (قاسم، ٢٠١٩).

ب- يعمل قانون القومية اليهودية كذلك الأمر بكل وضوح على منح الاستيطان الأولوية القصوى، وهذا ما يرادفه تكثيف مسألة مصادرة الأراضي العربية وتحوليها الى أراضٍ خاصة لخدمة المشاريع الاستيطانية. (زحالقة،٢٠١٨).

٤- الحقوق السياسية والمدنية: -

أ- يعمل قانون القومية اليهودية بكل وضوح على تقويض الحالة المدنية والسياسية للأقلية العربية في إسرائيل، وهذا من خلال تعزيز مفهوم الدولة اليهودية وهويتها كدولة بالدرجة الأولى لليهود لا سواهم. (زحالقة،٢٠١٨).

ب- كما ويبلور قانون القومية اليهودية من مسألة تعزيز سياسات التهميش والاقصاء ضد الأقلية العربية في إسرائيل والحد من تأثيرهم ونفوذهم في شتى المجالات ولا سيما تلك المجالات التي تُعنى بمجالات العمل الساسي داخل كنف الدولة الإسرائيلية التي تضيق الخناق وتقيد افراد المجتمع العربي من العمل بالحرية الكافية في المجالات السياسية والاجتماعية داخل إسرائيل. (منصور،٢٠٢٤).

وفي هذا السياق اعتبرت الأقلية العربية في إسرائيل قانون القومية بانه قانون عنصري ويعبر عن منظومة ابارتهايد متكاملة الأركان تقوم بشرعنة ومأسسة السطوة والتمييز والاضطهاد بحقهم، وهو قانون كولينيالي بحت، وعند حصر اضرار قانون القومية اليهودية بشكل مقتضب وموجز تكون اضراره بحق الأقلية العربية في إسرائيل باختصار على النحو الآتي: -

١- التهميش القانوني والقضائي والسياسي: -

أ- الحق في تقرير المصير: حيث ينص قانون القومية اليهودية على أن حق تقرير المصير في دولة إسرائيل يقتصر فقط وبالدرجة الأولى على الشعب اليهودي، هذا ما يلغي حقوق الأقلية العربية في هذا السياق، مما يرسخ وضعهم كمواطنين من الدرجة الثانية دون حقوق متساوية في تقرير مصيرهم كتلك الحقوق الممنوحة لليهود. (غانم،٢٠١٩).

ب- تقليص قوة المواطنة وإعاقة التغيير الإيجابي: حيث انه ومنذ التسعينيات استفادت الأقلية العربية نسبياً من التحولات الاقتصادية والدستورية والسياسية في إسرائيل لتحقيق بعض الإنجازات ضد السياسات العنصرية التمييزية، ولعل قانون القومية اليهودية يقوض هذه الجهود ويضربها بعرض الحائط، مما يقلص القوة الكامنة في المواطنة لتغيير مكانتهم للأفضل. (غانم،٢٠١٩).

ت- التأثير على النضال القضائي: إذ يؤدي قانون القومية اليهودية بصورة جلية الى تقييد الأدوات القانونية التي يمكن النضال من خلالها بشكل خلاق، حيث كان الوضع قبل

سن القانون، يُمكن من التوجه للقضاء لفرض وترسيخ العديد من الأمور مثل فرض اللغة العربية في المجال العمومي، المؤسسات الحكومية، والمواصلات العامة، وغيرها. أما القانون الجديد بصورة أو بأخرى فهو يقلص أو يشطب هذه الأداة، مما يصعب النضال القضائي للأقلية العربية في القضايا ذات الطابع الجماعي، حيث يعمل القانون على تعقيد مسألة دفاع الأقلية العربية عن حقوقهم الجماعية، سواء في المجال اللغوي أو غيره، من خلال الأدوات القضائية التي كانت تعتبر فعالة في حينها، قبل أن ينقلب الحال رأساً على عقب إثر سن قانون القومية اليهودية عام ٢٠١٨. (حلبي، أبو رمضان. ٢٠٢٠).

ث- التمثيل السياسي: حيث عمل قانون القومية اليهودية كما ذكرنا آنفاً على تعزيز سياسات التهميش والإقصاء بحق الأقلية العربية في المجالات السياسية، هذا ما يؤدي الى التقليل من تأثيرهم وقدرتهم الفعلية على المشاركة الفعالة في صنع القرارات التي تؤثر على كل سياقات حياتهم المختلفة وقضاياهم الخاصة التي يناضلون من أجل إحقاقها. (زريق، ٢٠٢٠).

٢- التأثير على الهوية والثقافة العربية: -

أ- اللغة العربية: حيث يحدد قانون القومية اليهودية اللغة العبرية كلغة الدولة الرسمية، ويقلل من مكانة اللغة العربية، مما يضعف الهوية الثقافية العربية ويؤثر على تعليمهم وإعلامهم وخدماتهم العامة وغيرها من أمور هامة تضعف وتقيد الأقلية العربية وتشرعن التمييز بحقها. (عراف، بيكر.٢٠١٩).

ب- الثقافة والتعليم: يتسبب قانون القومية اليهودية بصورة واضحة في تقويض المؤسسات الثقافية والتعليمية العربية، مما يعزز من هيمنة الرواية اليهودية على حساب الرواية الفلسطينية والتاريخ والثقافة العربية الفلسطينية التي لها كينونتها الخاصة. إذ تحاول إسرائيل تهويد كل معالم وأحياز الأقلية العربية، وطمس هويتها الفلسطينية العربية، وضرب كينونتها الوطنية، وهذا من خلال عدة أساليب وطرق وبممارسات مختلفة وسياسات متنوعة، ولعل مسألة المناهج التعليمية التي يتم تدريسها للأقلية العربية في اسرائيل هي مسألة هامة جداً عند الدولة الإسرائيلية التي تحاول بكل الطرق تهويد هذه المناهج وتهويدها ونزع أية معالم عربية وفلسطينية منها، وهذا لخلق جيل عربي فلسطيني مسلوخاً عن هويته الوطنية، وبعيداً عن كينونته وثقافته الأصيلة، ومحاولة خلق جيل عربي مشوه فكرياً ويعاني من شتى أنواع الطمس والتذويب. (قاسم،٢٠١٩).

٣- الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية: -

أ- الحقوق الاجتماعية: حيث يزيد قانون القومية اليهودية من التمييز الواضح في توزيع الموارد والخدمات الاجتماعية، مما يؤثر وبشدة على على جودة الحياة والتعليم والصحة تجاه مختلف مكونات الأقلية العربية في إسرائيل. (غانم،٢٠١٩).

ب- الحقوق الاقتصادية: يؤدي قانون القومية اليهودية بصورة كبيرة وواضحة من التهميش الاقتصادي بحق الأقلية العربية في اسرائيل، فتشير المعطيات كافة الى وجود فجوات اقتصادية واجتماعية تعاني جراءها العديد من الفئات التي هي بالغالب تكون الأقلية العربية في إسرائيل، فهنالك ما يمكن وصفه بأنه شرخ طبقي؛ إذ توجد ضائقة اقتصادية يعاني منها العديد من الأفراد والعائلات العربية، ويملك أفرادها مؤهلات ملائمة لجميع الأعمال والوظائف لكنهم لا يعملون في وظائف ملائمة. وهذا ما يفضح ادعاء وجود العدالة الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي، وهذا ما سيزيد

وسيتفاقم في ظل سن قانون القومية اليهودية. (زعبي،٢٠٢٠).

ت- الحقوق المدنية: يؤدي قانون القومية بصورة لا تدع مجالاً للشك الى تقويض الحقوق المدنية للأقلية العربية، من خلال تعزيز الطابع اليهودي للدولة وتقليص الحقوق الديمقراطية للأقليات غير اليهودية داخل إسرائيل ولا سيما الأقلية العربية التي تشهد خنقاً كبيراً وتقييداً واضحاً للجميع في شتى المجالات والأصعدة. (جبارين، بشارة.٢٠١٩).

٤- التأثير على حقوق الإنسان والديمقراطية: -

أ- الديمقراطية: يعتبر قانون القومية اليهودية بشكل عام تهديداً كبيراً للمبادئ الديمقراطية التي تقوم على المساواة والعدالة للجميع داخل الدولة الإسرائيلية، وهذا من خلال تحديد القانون الدولة كدولة يهودية فقط، مع استبعاد وتهميش واقصاء الأقليات والجماعات المختلفة المكونة للدولة والتمهيد الممنهج لشرعنة اقصاءها بصورة أو بأخرى داخل الدولة الإسرائيلية. (غانم،٢٠١٩).

ب- حقوق الإنسان: مما لا شك فيه، فقانون القومية اليهودية ينتهك حقوق الإنسان الأساسية بالنسبة للأقلية العربية في اسرائيل، بما في ذلك الحق في المساواة وعدم التمييز والحق في الهوية الثقافية واللغوية وغيرها من حقوق أساسية لا تحتمل الطمس ولا الاذابة. (قاسم، ٢٠١٩).

فقانون القومية اليهودية بإيجاز ما هو إلا قانوناً عنصرياً بامتياز بنظرة الأقلية العربية في إسرائيل، إذ يرسخ الطابع اليهودي لدولة إسرائيل على حساب حقوق الأقلية العربية، ويعزز من سياسات الفصل العنصري والتمييز، ويؤثر القانون بشكل سلبي على الهوية والثقافة العربية والفلسطينية، ويفاقم من التمييز في الموارد والأراضي، ويقوض الحقوق الاجتماعية والمدنية، ويشكل ضربة في الصميم لكل المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية، وفي مواجهة هذه السياقات والاضرار الجمة، تواصل الأقلية العربية نضالاتها من أجل إحقاق العدالة، مطالبين بإلغاء القانون وإحقاق حقوقهم المشروعة التي من شأنها الحفاظ على هويتهم وكينونتهم التي أصبحت أمام خطر محدق وداهم إثر سن قانون القومية اليهودية.

*** حرب السابع من أكتوبر وانعكاساتها على الأقلية العربية في اسرائيل**

*** تمهيد**

عكست حرب السابع من أكتوبر مزاجاً سياسياً وايدولوجياً اثنوقراطياً شديد القتامة بحق الأقلية العربية داخل إسرائيل، إذ تم التعامل مع الأقلية العربية الموجودة في إسرائيل ضمن حالة عدائية واضحة وعلنية، سواءً كان هذا من قبل مؤسسات الدولة الرسمية المختلفة، أو من قبل مكونات الدولة الأخرى، حيث تم تصوير الأقلية العربية بأنها جزء لا يتجزأ من أعداء الدولة، وإثر ذلك تم إحكام القبضة الحديدية على شتى مناخات حياة الأقلية العربية، وقمعهم، وبث ثقافة العنصرية والتمييز تجاههم، حيث سارت مختلف السياسات بحقهم الى حالة يمكن تصويرها بأنها حكم عسكري غير مُعلن تجاههم.

*** انعكاسات الحرب على الأقلية العربية والقوانين الحديثة للتمييز تجاههم**

شكلت حرب السابع من أكتوبر نقطة جديدة ومفصلية في أنماط تعامل الدولة الإسرائيلية تجاه الأقلية العربية في إسرائيل، حيث أعادت الحرب انتاج مسألة التمييز والاضطهاد ضد الأقلية العربية على نحو أكثر عنصرية وقتامة، من خلال الممارسات العنصرية الواضحة التي تم

التعامل بها ضد الأقلية العربية في إسرائيل، وهذا ما أدى الى تعزيز حالة التمييز المتجذر بين من هو يهودي وغير يهودي، مأسسة للاضطهاد، وشرعنة للفوقية اليهودية، وقوننة لتعزيز السطوة على الأقلية العربية، للوصول الفعلي الى مفهوم المواطنة العارية كمرادف لمواطنة الأقلية العربية في إسرائيل. (مدى الكرمل، ٢٠٢٣).

إذ انتهجت إسرائيل سياسات حاسمة ضمن حالة جنونية عقب الحرب، وهذا ما تغذى من خلال اعلان الدولة الإسرائيلية انها في حالة حرب وفرض نظام الطوارئ، حيث سعى المستوى السياسي لتأطير التمييز والاضطهاد بحق الأقلية العربية من خلال اعلان الدولة حالة الحرب والحكم وفق أنظمة الطوارئ. (وفا، ٢٠٢٤). إذ أدى كل ذلك الى تضييق حيز المواطنة لدى الأقلية العربية في إسرائيل، ومأسسة مسألة التمييز ضدهم وإقصائهم، واعتبارهم جماعات معادية، وتضييق مساحات التعبير عن الرأي. (شحادة، ٢٠٢٤).

كما وعززت الحكومة الإسرائيلية من نظرتها التمييزية بحق الأقلية العربية، وتعزز هذا من خلال اعلان الدولة الإسرائيلية بانها بحالة حرب وجودية، هذا ما عزز إحكام القبضة الحديدية على الأقلية العربية، وإثر ذلك تم إسكات الأصوات العربية وتكثيف سياسة تكميم الأفواه والقمع الممنهج، والتحريض ضدهم، واتباع سياسات الترهيب والاعتقال والعنف ضد أية أصوات عربية حتى لو تعاطفت بالقول مع ما يجري في غزة من إبادة وقتل وقصف وترويع. (مدى الكرمل، ٢٠٢٣). فعلى سبيل الحصر لا التعميم تم اعتقال الممثلة دلال أبو آمنة لأنها فقط تضامنت مع مقتل الأطفال الفلسطينيين في غزة على وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك الممثلة ميساء عبد الهادي. (زعبي، ٢٠٢٤). وكذلك تم فصل وتسريح محاضرين جامعيين، وأطباء وممرضين عرب. فكل المؤشرات تشير الى تكثيف حالة العسكرة والترهيب في الدولة تجاه الأقلية العربية وهذا ما تم ملامسته من خلال البيئة التمييزية التي عجت بها غالبية المستويات الرسمية والغير رسمية في الدولة الإسرائيلية وخاصة ما بعد حرب السابع من أكتوبر. (أمارة، ٢٠٢٤).

كما وتم قوننة مسألة قمع وترهيب المواطنون العرب في إسرائيل والمضي ضمن قوانين خاصة تعمل على سحب جنسيتهم وسجنهم إذا قاموا بدعم او التضامن العلني مع غزة وهذا تحت حجة دعم الإرهاب، كما وتم إحكام القبضة الحديدية على الجمعيات والمؤسسات العربية والتدقيق على مصادر دعمهم وتمويلهم وتقييد أنظمتهم المالية خشية ان يصل هذا المال الى أي جسم فلسطيني وهذا تم ذريعة دعم الإرهاب. (أمارة، ٢٠٢٤).

وفي هذا السياق التمييزي، العنصري، الفوقي، الواضح تجاه الأقلية العربية في إسرائيل، أشار رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو في خطاب له أن إسرائيل تواجه حرباً على أربعة جبهات، في الجنوب، وفي والضفة الغربية، والشمال، والداخل، في حين لم يفصل ما هي جبهة الداخل، الا أنه من الواضح أن المجتمع العربي في الداخل هو المقصود بالتلميح. (أمارة، ٢٠٢٤).

فيما لعبت أيضاً وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي دوراً بارزاً في التحريض الممنهج ضد الأقلية العربية، حيث تنامى حجم الخطاب العنصري التمييزي في وسائل الاعلام الإسرائيلية، وكذلك الامر في وسائل التواصل الاجتماعي لدى الإسرائيليين وخطابهم التحريضي العنصري ضد أبناء الأقلية العربية في إسرائيل، وفي هذا السياق التحريضي ضد أبناء الأقلية العربية، حتى نقابة

المحامين في إسرائيل انضمت إلى حالة التحريض والتمييز ضد المحامين العرب، فقد أرسلت النقابة رسالة بالبريد الالكتروني إلى جميع المحامين المسجلين في النقابة، ذكرت فيها: "أن اللجنة التأديبية القطرية لن تتسامح مطلقاً وستتخذ كافة الإجراءات القانونية ضد أي محام ينشر محتوى على وسائل التواصل الاجتماعي، فيها أي نوع من أنواع التحريض على العنف. (عدالة، ٢٠٢٣).

كما وشمل التحريض والعنصرية أماكن العمل، حيث تم تهديد العمال العرب، وبث التهديدات ضدهم من قبل الإسرائيليين، فعلى سبيل المثال لا الحصر قرابة ال ٦٠٪ من السائقين في المثلث والجليل فقط تواصلوا بعملهم عقب اندلاع حرب السابع من أكتوبر، بينما تغيب البقية إثر الخطاب التحريضي ضدهم. (شامال، سبالاتون.٢٠٢٣). كما وطال التحريض الرياضيين العرب في إسرائيل، فمثلاً قام نادي "مكابي حيفا" من فصل اللاعب العربي ضياء سبع من النادي بسبب قيام زوجة اللاعب بنشر منشور على وسائل التواصل الاجتماعي تدعو فيه فقط الى ضرورة إخراج الأطفال الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء من دائرة الحرب، ونظراً لذلك تم اعتبار هذا الخطاب إرهابي ويدعم العنف وإثر ذلك تم فصل اللاعب وتسريحه بشكل نهائي من النادي. (RT, 2023)

كما وشمل الخطاب التحريضي ضد الأقلية العربية طواقم القطاع الصحي، حيث تم تسجيل ٣٧ حالة فصل من العمل بين أبناء المجتمع العربي بسبب منشورات وسائل التواصل الاجتماعي حتى شهر ديسمبر ٢٠٢٣. (عرب٤٨، ٢٠٢٣). كما وطال التمييز المؤسسات الاكاديمية في إسرائيل التي باتت تعمل كأدوات قمع ورقابة لصالح الدولة، فقد تم على سبيل المثال فصل المحاضرة والأكاديمية العربية في الجامعة العبرية نادرة شلهوب بعد شن حملة تحريض واسعة ضدها، وكانت التهمة التي وجهتها لها الجامعة بأنها قامت بالتوقيع على عريضة في بداية الحرب تصف الممارسات التي تقوم بها إسرائيل بالإبادة الجماعية. وإثر ذلك طالبت الجامعة العبرية في رسالة للبروفيسورة نادرة شلهوب تطالبها فيها بتقديم استقالتها، الى ان تم تسريحها فيما بعد بشكل نهائي من قبل إدارة الجامعة العبرية. (عرب٤٨، ٢٠٢٤). هذا بالإضافة الى ملاحقة الطلاب العرب في إسرائيل، وبث التهديدات ضدهم، وملاحقتهم، والتمييز بحقهم، وقمعهم، وشن حملة اعتقالات بالجملة من صفوفهم، بالإضافة الى ذلك تم استدعاء ١٦٠ طالب عربي للتحقيق فقط حتى منتصف شهر نوفمبر عام ٢٠٢٣ بسبب منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي. (عرب٤٨، ٢٠٢٣).

وفي السياق التحريضي التمييزي الواضح ضد الأقلية العربية في إسرائيل والذي أخذ منحى آخر بعد حرب السابع من أكتوبر، أمر وزير الامن القومي الإسرائيلي ايتمار بن غفير بتسليح الغالبية داخل المجتمع الإسرائيلي وإعطائهم رخص حمل سلاح ما عدا أبناء المجتمع العربي، وهذا خشية من اندلاع مواجهات او صدامات ما بين الإسرائيليين والعرب على غرار الاضطرابات التي حصلت عام ٢٠٢١. (فرانس٢٤، ٢٠٢٣). كما وتم تفعيل أنظمة الطوارئ لتسهيل الاعتقالات بحق أبناء الأقلية العربية، وتم السماح للشرطة بتوقيف المتهمين والتحقيق معهم وتقديم لوائح اتهام بحقهم دون اصدار إذن مسبق من المستشار القضائي، كما يتطلب القانون الإسرائيلي وفقاً للأصول المعمول بها في السابق. (شحادة، ٢٠٢٤). أما المفوض العام للشرطة الإسرائيلية المفتش يعقوب شبتاي، أكد على الحالة

التحريضية والتمييزية الواضحة والعلنية التي تعيشها الدولة الإسرائيلية، حيث قال في تصريح له: "من يرغب بالتضامن وتأييد غزة، مدعو للصعود الآن الى الحافلات المتجهة لهناك (يقصد غزة). (منصة X، ٢٠٢٣).

اما على صعيد التأثير الاقتصادي بفعل الحرب على الاقلية العربية، فلم يكن الاقتصاد الإسرائيلي ككل ولا سيما الحالة الاقتصادية الخاصة بالأقلية العربية في إسرائيل بمنأى عن حالة الحرب التي تموضعت ما بعد السابع من أكتوبر عام ٢٠٢٣، إذ انه بات من الواضح بأن الحرب في تنطوي عليها أثماناً اقتصادية باهظة ذات تأثير سلبي على الاقتصاد. إذ على الحالة الاقتصادية لدى الأقلية العربية في إسرائيل، ووفقاً لعديد من التقارير فان الضرر الاقتصادي الذي لحق بالأقلية العربي كان حادا ومباشراً، وهذا من خلال تراجع مشاركة الأقلية العربية في أسواق العمل، وارتفاع البطالة، وانخفاض في مستويات الدخل ككل. (مدى الكرمل، ٢٠٢٤).

وفي هذا السياق، نشر منتدى الاقتصاد العربي تقريراً حول نتائج الحرب على مشاركة المجتمع العربي في أسواق العمل وجد التقرير تأثيرا حادا للحرب على مشاركة العرب في أسواق العمل فقد ورد فيه ان للحرب آثار كبيرة على التوظيف في صفوف الأقلية العربية، ولا سيما على الرجال، وهذا نتيجة الانخفاض الحاد في العمل الخاص بالبناء والبنى التحتية الى جانب انخفاض الطلب في قطاعات التجارة والسياحة وغيرها. وتشير المعطيات المختلفة الى أن نسبة التغيب عن العمل في المجتمع العربي في الأسبوع الأول بعد الحرب بلغت نحو ٣٠٪، وهذا بفعل حالة التحريض الممنهجة ضدهم، هذا ما أدى الى فتور العلاقات الاقتصادية بينهم وبين اليهود. (شحادة، ٢٠٢٤).

كما وفي سياق الحرب الاقتصادية الخفية ضد الأقلية العربية في إسرائيل، قام وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش بتجميد الأموال المخصصة للسلطات المحلية العربية، مسبباً لها بذلك أضراراً كبيرة. وفي خضم كل هذه التحديات التي تحيط بالحالة الاقتصادية للأقلية العربية جاءت الميزانية الجديدة للدولة لتعزز تعقيد المشهد من خلال تقليصها نحو خمسة مليارات شيكل من موازنات السلطات العربية المحلية على مدى ثلاث سنوات. (شحادة، ٢٠٢٤).

وعلى وجه العموم، تُشير المعطيات الى ان الاقتصاد العربي في الدولة الإسرائيلية سيأخذ وقتاً كبيراً للتعافي وان الازمة الحالية التي يمر بها ليست بالهينة، وهذا نظراً للعديد من العوامل ولعل أبرزها ان الحالة الاقتصادية الخاصة بالأقلية العربية هي حالة متردية أصلاً من قبل الحرب، وان الاقتصاد العربي ضعيف ومتعلق بالاقتصاد الإسرائيلي، ولا يملك محركات نمو تعمل خارج الاقتصاد الإسرائيلي أو بمعزل عنه، وكما ان طبيعة مشاركة المواطنين العرب في أسواق العمل إذ يشارك الرجال في الفروع الاقتصادية الأكثر تضرراً من الحرب. كما ويتعلق الاقتصاد العربي بالميزانيات الحكومية نتيجة لتقليص هذه الميزانيات، سيتضرر المجتمع العربي أكثر فأكثر. كما وان عجلة الاقتصاد الإسرائيلي الحديثة هي تأتي من قطاعات التكنولوجيا والهايتك، ولا تزال الأقلية العربية تعتبر خارج السباق في هذه القطاعات. ويتجلى كل ما سبق ويزداد تأثيراً وتعقيداً من خلال الإمعان الإسرائيلي في ممارسة السياسات التمييزية تجاه الأقلية العربية، واستخدام مؤسسات الدولة للاقتصاد أداة عقاب سياسي ضد الأقلية

العربية في إسرائيل وتضييق الخناق عليهم أكثر فأكثر. (مدى الكرمل، ٢٠٢٤).

وعلى وجه العموم، وللإيجاز، شرعنت الحكومة الإسرائيلية العديد من القوانين التي تمس الأقلية العربية في إسرائيل، وتستهدف الحريات المدنية وحقوق الأقلية العربية على كافة الأصعدة، وقد هدفت هذه القوانين والتعديلات على القوانين إعادة ضبط وبرمجة حالة الأقلية العربية في إسرائيل وعلاقتهم مع الدولة على نحو يكون فيه مواطنين الأقلية العربية وفقاً لحالة مُمأسسة مواطنين درجة ثانية في الدولة لا أكثر.

ولعل أبرز القوانين والتعديلات على القوانين المشرعنة بحق الأقلية العربية في إسرائيل بعد حرب السابع من أكتوبر عام ٢٠٢٣ على النحو الآتي: –

المشروع–القانون	التاريخ
بالقراءة النهائية السجن مدة عام لمن يشاهد فيديوهات خاصة بثلاثة منظمات إرهابية.	نوفمبر ٢٠٢٣
مشروع قانون لسحب الجنسية ممن أدين بالتعامل مع منظمة إرهابية في وقت الحرب	ديسمبر ٢٠٢٣
مشروع قانون يمنع فتح لقب جامعي لمن أدين بالإرهاب، أو تم اتهامه من قبل لجنة تأديبية بذلك	ديسمبر ٢٠٢٣
مشروع قانون لفصل مؤثر جمهور يؤيد الكفاح المسلح	ديسمبر ٢٠٢٣
مشروع قانون للفصل الفوري من العمل لمن قدمت ضده لائحة اتهام بغرض دعم الإرهاب	يناير ٢٠٢٤
مشروع قانون يقضي بفرض السجن لمدة خمسة سنوات على من يحيي سبعة أكتوبر أو يؤيده	فبراير ٢٠٢٤
مشروع قانون يحجز راتب صاحب عمل أن يطلب من طالب العمل لديه سجلاً يثبت أنه لم يدن بمخالفة قانون مكافحة الإرهاب	فبراير ٢٠٢٤
مشروع قانون لتوسيع مفهوم التحريض في وسائل التواصل وتسهيل عمليات الاعتقال	فبراير ٢٠٢٤
مشروع قانون يلزم كل نائب بالتصويت على تعهد الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية	فبراير ٢٠٢٤
بالقراءة الأولى: قانون طوارئ يسمح بحظر أعمال وسائل إعلام وصفحات إنترنت وتطبيق هاتفي في إسرائيل إذا أضر عملها بالأمن الإسرائيلي	ابريل ٢٠٢٤

(أمارة، ٢٠٢٤).

وعلى أية حال، أفضى كل ذلك الى فقدان الأقلية العربية في إسرائيل الشعور الحقيقي بالأمن والأمان، وعزز الخطاب التمييزي الموجه ضدهم من هشاشة مواطنتهم؛ بل أدى الى تعريتها بصورة كبيرة، وترافق ذلك الأمر مع حالة فقدان في الإحساس الجمعي المُطمئن على كافة الأصعدة ولا سيما على الصعيد السياسي والاجتماعي داخل الدولة، بالإضافة الى وجود حالة من انعدام في الامن الشخصي لديهم، وانعدام في الأمن الاقتصادي كذلك الحال، وذلك مع تنامي مؤشرات عدم الاستقرار لديهم بصورة كبيرة جداً وهذا ما بعد حرب السابع من أكتوبر. (زعبي، ٢٠٢٤).

*** سُبل تعامل الأقلية العربية تجاه السياسات والقوانين المشرعنة بحقهم**

لربما بات من الواضح حجم الممارسات القمعية، والمجاهرة بالعداء العلني من قبل الدولة الإسرائيلية بمستوياتها المختلفة سواء كانت رسمية أم غير رسمية تجاه للمواطنين العرب في اسرائيل، هذا ما أدى الى غياب أمنهم الفردي والجماعي خصوصاً في ظل حرب السابع من اكتوبر، وتنامى ذلك بفعل الاجراءات الأمنية والقانونية التي انتهجتها الدولة ممثلة بكافة مؤسساتها بالإضافة للقطاع الخاص مستغلة الحرب كمسوغ لقمع مواطنيها العرب وتكميم افواههم. حيث تُشير كل المعطيات الى مواجهة الأقلية العربية في إسرائيل لحالة كبيرة من الاضطهاد والتعسف، وتقييد حريتهم ووضعهم في ظل ظروف معيشية صعبة، وسط حالة شديدة القتامة على مختلف الأصعدة، إذ تواجه الأقلية العربية تمييزاً عنصرياً ممنهجاً من قبل الدولة الإسرائيلية في مختلف مجالات الحياة، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد أخذ هذا التمييز منحى تصعيدي كبير إثر اندلاع حرب السابع من أكتوبر عام ٢٠٢٣، ونظراً لذلك كان لا بد من سُبل واليات مواجهة خاصة بالأقلية العربية تواجه من خلالها الحالة التي تمعن الدولة الإسرائيلية من تكريسها تجاهها التي

هي حالة تتموضع وفق بوتقة العنصرية والتمييز والاضطهاد بحقهم وخاصة بعد اندلاع حرب السابع من أكتوبر، ولعل أبرز السبل والآليات والاستراتيجيات التي انتهجتها الأقلية العربية أتون حرب الدولة في أكتوبر ٢٠٢٣ كانت على النحو الآتي: -

١- الحالة التي تم انتهاجها على صعيد الذاتي-الشخصي لدى مواطني الأقلية العربية في إسرائيل: مما لا شك فيه كان اندلاع حرب السابع من أكتوبر بشكلها الدراماتيكي صادماً عند الأقلية العربية في إسرائيل، وخاصة مع اعلان الدولة انها في حالة حرب وجودية وتفعيل أنظمة الطوارئ، هذا ما دفع غالبية مواطني الأقلية العربية في إسرائيل الى انتهاج سياسة النأي بالنفس قدر الإمكان وخاصة مع تنامي الخطاب التمييزي تجاههم، حيث انكمشت الأقلية العربية على ذاتها بصورة واضحة، وتبنت خطاباً حذراً، وامتنع المواطنين عن الانخراط في أية أعمال قد تعتبر عدائية ضد الدولة بشكل واضح، لأن مثل هذه أعمال قد تشكل ذريعة ومسوغ للانقضاض عليهم من قبل الحكومة الإسرائيلية، فيمكن القول أن الأقلية العربية في إسرائيل قد تبنت نهج رقابة ذاتية على أنفسهم في مواجهة الموجة العاتية التي اندلعت بعد حرب السابع من أكتوبر. (مدى الكرمل، ٢٠٢٣).

٢- الحالة التي تم انتهاجها على الصعيد السياسي للأقلية العربية في إسرائيل: لا شك في ان الموقف السياسي لدى الأقلية العربية، والأحزاب العربية في إسرائيل قد كان موقفاً رافضاً للحرب وقتل المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، ومع تكثيف الخطاب العنصري والاضطهادي بحقهم سارت الأغلبية العربية ضمن مسالك سياسية ليس فيها عداء واضح للدولة، ووفق مسالك لا تشكل عليهم ذريعة لملاحقتهم، فهي مواقف حذرة ويقظة في ذات الآن، فالمواقف السياسية الخاصة بالأحزاب العربية في إسرائيل قد أخذت شكلاً مغايراً عن المواقف فيما مضى وخاصة مع اعلان الدولة انها في حالة حرب وجودية، فتعددت ردود الفعل وتغيرت مع مرور الوقت، فقد حاولت القيادة العربية في إسرائيل المراوغة في الحد الأدنى الذي تسمح به حالتها السياسية في إسرائيل، من دون أن تخاطر أو تسير في مسالك العداء للدولة. وعقب اندلاع حرب السابع من أكتوبر تم تشكيل "لجان طوارئ وطنية" لمواجهة الوضع الذي يعيشه المجتمع العربي في إسرائيل، وحضر الاجتماع التنسيقي ممثلون عن جهات سياسية مختلفة، ضمنهم رئيس لجنة المتابعة للجماهير العربية. (عدالة، ٢٠٢٣). كما والتمست القيادات العربية في الداخل لدى كل من المستشار القضائي، والمفوض العام للشرطة، وقائد شرطة الناصرة. ولدى المحكمة العليا لإقامة تظاهرة ضد الحرب في حيفا. (عدالة، ٢٠٢٣). وقد أقيمت تظاهرة عربية ويهودية في حيفا بعدد محدود لا يتجاوز ٧٠٠ شخص. (جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، ٢٠٢٤). ولم تتغير مداميك الحالة السياسية كثيراً مع مرور الوقت ما بعد حرب السابع من أكتوبر، تنشط الأقلية العربية في إسرائيل من خلال الندوات واللقاءات الثقافية المحدودة والكتابة على المنصات بعض المقالات وعقد اجتماعات تشاورية متواضعة داخل الغرف المغلقة لا تشكل حالة عامة ومؤثرة، حيث لا تزال النخب السياسية العربية في إسرائيل غير قادرة بشكل فعال على اتباع سياسات معادية بصورة واضحة وعلنية لحرب الدولة الإسرائيلية، كما ولم تتمكن بعد من المقدرة على تنظيم احتجاجات جماهيرية واسعة. (زعبي، ٢٠٢٤).

٣- الحالة التي انتهجتها الأقلية العربية على الصعيد الاجتماعي: لا شك في الحالة الغير طبيعية على الصعيد الاجتماعي التي واكبت حرب السابع من أكتوبر، حيث عملت هذه الحرب على تشكيل ملامح جديدة للعديد من القضايا التي تواجه الأقلية العربية في إسرائيل، وعلى وجه العموم، تحاول الأقلية العربية في إسرائيل من انتهاج سياسة واستراتيجية مضادة للاستراتيجية الإسرائيلية التي تعمل على تعرية مواطنتهم بشكل كلي، وتعميق هشاشتها، إذ تحاول العقلية الإسرائيلية من تعزيز العمل على كيّ واستئصال الوعي لدى أبناء الأقلية العربية في إسرائيل، ومحاولة تسطيح الفكر والرؤية لديهم، والتحوير في مكنوناتهم وضرب نسيجهم الاجتماعي من خلال تكثيف العمل على بث ثقافة الجريمة المنظمة بين بعضهم البعض. (شحادة، ٢٠٢٤).

وبشكل عام، تواصل الأقلية العربية من نضالها ضمن الأنماط المسموح بها داخل الدولة الإسرائيلية، إذ ان الحالة التي واكبت حرب السابع من أكتوبر كانت استثنائية، وقد أعلنت الدولة انها بحالة حرب وجودية والتعامل وفق نظام الطوارئ وإحكام القبضة الحديدية على كل ملامح المجتمع العربي في إسرائيل هذا ما جعلها تواجه تحديات وعقبات جمة، وتواصل الأقلية العربية أيضاً نضالاتها الحقوقية على نحو يضمن لها تعزيز أواصر مواطنتها، وهذا من خلال المنظمات العربية العاملة في إسرائيل والتي تعمل على توثيق ورصد الانتهاكات الحاصلة ومحاولة الدفاع عن حقوق الأقلية العربية قدر المستطاع وخوض نضالات برلمانية كثيرة في محاولة لإيصال صوت الأقلية العربية وقضاياها والكف عن التمييز واتباع الخطاب العنصري الفوقي الاثنوقراطي بحقهم.

*** الخاتمة**

همسَ يغائيل يادين، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي في الفترة الواقعة ما بين عام ١٩٤٩-١٩٥٢، في أذن رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك ديفيد بن جوريون قائلاً له: "إن الأقلية العربية تُشكل خطراً على الدولة، في أيام السلم كما في أيام الحرب". (إسماعيل، ٢٠٠٨). ولم تختلف هذه النظرة مع مرور الأيام والسنين، فالدولة الإسرائيلية العميقة منذ النشأة تعمل على مأسسة الاضطهاد ضد الأقلية العربية في إسرائيل، مع تكريس ملامح الخطاب التمييزي بحقهم في شتى المجالات، وذلك لأن العقيدة الأمنية الإسرائيلية لا تزال تعمل وفقاً لنظرة مفادها أن الأقلية العربية في إسرائيل ما هي الا "طابور خامس" وتشكل خطراً على الدولة في السلم وفي الحرب كما قالها يغائيل يايدن آنذاك، وهذا ما ظهر جلياً من خلال القوانين والسياسات التي تعاملت من خلالها الدولة الإسرائيلية مع الأقلية العربية بعد اندلاع حرب السابع من أكتوبر عام ٢٠٢٣، فقد تم إطباق وإحكام القبضة الحديدية عليهم وشرعنة التمييز ضدهم في شتى المجالات.

وعلى وجه العموم، عملت هذه الدراسة بشكل مقتضب على تبيان معالم وحالة الأقلية العربية في إسرائيل إبان حرب السابع من أكتوبر بشكل عام، وخاصة في ظل اعلان إسرائيل حالة الطوارئ وشرعنة التمييز الواضح والعلني ضد الأقلية العربية الموجودة في إسرائيل، وهذا في ظل حالة فيها مأسسة للتمييز والعنصرية ضدهم والحد من ديناميكيات مواطنتهم واختزالها وفق ما يشاء النظام السياسي الإسرائيلي الذي شرعن قانون القومية اليهودية عام ٢٠١٨ هذا القانون الذي أعرب عن هشاشة مواطنة الأقلية

العربية في إسرائيل والعمل على الحد من تأثيرهم ونفوذهم وتقليص نطاق مواطنتهم في كل الاتجاهات، ومما لا شك فيه قد ظهرت صورة الهشاشة الكبيرة لمواطنة الأقلية العربية في إسرائيل عند اندلاع حرب السابع من أكتوبر، حيث تم إحكام القبضة الحديدية عليهم وعلى نطاقات وجودهم وحتى أفكارهم بصورة صادمة فيها كل أنواع التمييز والعنصرية ضدهم مع انهم مواطنين يحظون بكامل الصفة القانونية للمواطنة، لكن هذا ما لا تؤمن به العقلية السائدة في النظام السياسي الإسرائيلي وتحد منه وتتجاهله على الدوام، ولقد كان هذا واضحاً بصورة جلية إبان حرب السابع من أكتوبر عام ٢٠٢٣، حيث زادت إشكالية هشاشة المواطنة وتعمقت على نحو فيه تعرية واضحة وصريحة لمفهوم المواطنة عند الأقلية العربية في إسرائيل.

فهنالك حالة واضحة من الإمعان في تعميق هشاشة مواطنة الأقلية العربية في إسرائيل، والذهاب الى أبعد من ذلك نحو تعريتها، ومأسسة التمييز تجاهها وشرعنته، وظهر هذا جلياً عقب اندلاع حرب السابع من أكتوبر وإعلان حالة الطوارئ وسن القوانين التي عززت سياسة تكميم أفواه الأقلية العربية بشكل يكتنفه كل أنواع الاضطهاد والعنصرية الاثنوقراطية اللامتناملامح.

كما وأن كل السياقات تجلت في النهاية نحو مواجهة الأقلية العربية في إسرائيل حكماً عسكرياً غير مُعلن قد أخذ بالتشكل فعلياً ما بعد حرب السابع من أكتوبر، وهذا بالتزامن مع سياق فيه تأطير للحالة الاثنوقراطية التي تعمل بها الدولة الإسرائيلية التي باتت تمثل نموذجاً للدولة والمجتمع العنصري–القمعي، سياسياً، واجتماعياً، وقانونياً. وبالمحصلة، على الرغم من محاولات النخب العربية التحايل على القمع والعنصرية التي حلت بالأقلية العربية بصورة صريحة في أعقاب الحرب، إلا ان تزايد الخوف، وشعور العجز، وأيضاً شعور الخجل من عدم القدرة على التعبير عن التضامن مع ما يجري في غزة، لدى الكثير من أبناء الأقلية العربية تبقى هي سيدة الموقف، وهذا يتزامن مع وجود حالة معقدة وشديدة القتامة تضرب كل مكونات الأقلية العربية في إسرائيل فيما بعد حرب السابع من أكتوبر.

*** المراجع**

بشارة، عزمي. (٢٠٠٠): كتاب العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل. مركز دراسات الوحدة العربية. ط٢. بيروت. لبنان.

جريس، صبري. (١٩٧٣): كتاب العرب في إسرائيل. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ط٢. بيروت. لبنان.

اسماعيل، عباس. (٢٠٠٨): كتاب عنصرية إسرائيل... فلسطينيو ٤٨ نموذجاً. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. ط١. بيروت. لبنان.

كامل، عمر. (٢٠١٨): كتاب اليهود العرب في إسرائيل: رؤية معرفية. مكتبة الإسكندرية. ط١. الإسكندرية. مصر.

غانم، هنيدة. وآخرون. (٢٠١٩):كتاب قانون أساس إسرائيل: الدولة القومية للشعب اليهودي الوقائع والأبعاد. المركز الفلسطيني للدارسات الإسرائيلية مدار. مطبعة الأيام. ط١. رام الله. فلسطين.

روحانا، نديم. غانم، أسعد. (١٩٩٨). "المواطنون الفلسطينيون في دولة إسرائيل: أزمة الأقلية القومية في دولة اثنية". مجلة الدراسات الفلسطينية. المجلد ٩ العدد ٣٥.

بيكر، عراف. (٢٠١٩)."قانون القومية ومحاولة نزع الصفة الرسمية عن اللغة العربية في إسرائيل". مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد ١١٧.

شلحت، أنطوان. (٢٠٢١)."هبة فلسطينيي٤٨: هدف مزدوج". مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد ١٢٧. المجلد ٩٦.

زحالقة، جمال. (٢٠١٨)." قانون القومية: دستور الأبارتهايد الإسرائيلي". مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد ١١٦.

روحانا، نديم. صباغ، أريج. (٢٠١١)."الفلسطينيون في إسرائيل، قراءات في التاريخ، والسياسة والمجتمع". مركز مدى الكرمل. حيفا.

قاسم، أنيس. (٢٠١٩)."قانون الدولة القومية للشعب اليهودي: المعنى والمغزى". مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد ١١٧.

جبارين، حسن. بشارة، سهاد. (٢٠١٩)."قانون أساس القومية: جذوره وأبعاده الدستورية الجديدة". مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد ١١٧.

مركز مدى الكرمل. (٢٠٢٣)."الحرب على غزة: سياسة الاخراس والترهيب والملاحقة تجاه الفلسطينيين في إسرائيل. دراسة صادرة عن مركز مدى الكرمل. حيفا.

مركز مدى الكرمل. (٢٠٢٣)."قراءة في موقف المجتمع العربي تجاه الحرب على غزة". دراسة صادرة عن مركز مدى الكرمل. حيفا.

مركز مدى الكرمل. (٢٠٢٤)."أثر الحرب على غزة في الاقتصاد العربي داخل الخط الأخضر". دراسة صادرة عن مركز مدى الكرمل. حيفا.

شحادة، أمطناس. (٢٠٢٤)."مواطنة هشة: العنصرية والقمع تجاه المواطنين العرب في إسرائيل إبان الحرب على غزة". دراسة صادرة عن مركز مدى الكرمل. حيفا.

زريق، رائف. (٢٠٢٠)". إسرائيل: خلفية أيديولوجية وتاريخية: فصل من كتاب دليل إسرائيل العام ٢٠٢٠. عن الموقع الالكتروني لمؤسسة الدراسات الفلسطينية.
عبر الرابط: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650183

زعبي، همت. (٢٠٢٠)."الفلسطينيون في إسرائيل". فصل من كتاب دليل إسرائيل العام ٢٠٢٠. عن الموقع الالكتروني لمؤسسة الدراسات الفلسطينية.
عبر الرابط: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650193

حلبي، أسامة. أبو رمضان، موسى. (٢٠٢٠)."النظام القانوني: فصل من كتاب دليل إسرائيل العام ٢٠٢٠. عن الموقع الالكتروني لمؤسسة الدراسات الفلسطينية.
عبر الرابط: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650190

أمارة، أحمد. (٢٠٢٤)". الفلسطينيون في اسرئيل حكم عسكري غير معلن". جزء من تقرير مركز مدار الاستراتيجي. عن موقع مركز مدار الالكتروني.
عبر الرابط: https://www.madarcenter.org/index.php?preview=1&option=com_dropfiles&format=&task=f

rontfile.download&catid=2153&id=2015&Itemid=1000000000000

زعبي، همت. (٢٠٢٤)." "العدو من الداخل": فلسطينيو ٤٨ خلال حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة". عن الموقع الالكتروني لمؤسسة الدراسات الفلسطينية.
عبر الرابط: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655233

المصري، مازن. (٢٠٢٤). "المواطنة الفلسطينيّة في إسرائيل أقلية غير مرغوب فيها تؤكد سرديّتها وهويّتها". عن الموقع الالكتروني الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية عبر الرابط: الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية.

وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية وفا. (٢٠٢٤)."يوم الأرض الخالد. عن موقعهم الالكتروني. عبر الرابط:
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=20221

أسعد، أحمد. (٢٠٢١)." هبّة القدس ٢٠٢١: المؤسسة الأمنية الإسرائيلية إذ تفشل في تحقيق أهدافها". عن الموقع الالكتروني للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار. عبر الرابط:
www.madar.com

موقع عرب٤٨. (٢٠١٨)." قانون القومية" يلامس هوية الدولة وبنيتها القانونية". عن موقعهم الالكتروني. عبر الرابط: عرب٤٨.

منصور، كميل. (٢٠٢٤)." قانون القومية الإسرائيلي، ٢٠١٨ شرعنة التمييز". عن الموقع الالكتروني الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية. عبر الرابط: الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية

فرانس٢٤. (٢٠٢٣)." بسبب الحرب في غزة... إسرائيل تسلح المدنيين خشية تفجر "عنف داخلي" بين العرب واليهود". عن الموقع الالكتروني فرانس٢٤. عبر الرابط: فرانس٢٤.

منصة X. (٢٠٢٣)."المفوض العام للشرطة، المفتش يعقوب شبتاي: من يرغب بالتضامن وتأييد غزة، مدعو للصعود الآن الى الحافلات المتجهة لهناك". عن موقع شرطة اسرائيل الالكتروني. عبر الرابط:
https://x.com/Israelpolice_Ar/status/1714326061104693248?ref_src=twsrc%5Etfw%7Ctwcamp%5Etweetembed%7Ctwterm%5E1714326061104693248%7Ctwgr%5E0b28c2882e81dce46e875ea25fe64e62bfe41da0%7Ctwcon%5Es1_&ref_url=https%3A%2F%2Fwww.haaretz.co.il%2Fnews%2Flaw%2F2023-10-18%2Fty-article%2F.premium%2F0000018b-434f-df22-a5eb-4b7f03dd0000

موقع عرب٤٨. (٢٠٢٣)." الجامعات الإسرائيليّة تستدعي ١٦٠ طالبا عربيًّا خلال الحرب على غزة: اعتقال

طلبة بعد أسابيع من ذلك".عن موقع عرب٤٨ الالكتروني. عبر الرابط: عرب٤٨

موقع عرب٤٨. (٢٠٢٤)." الجامعة العبرية تعلّق عمل بروفيسور نادرة شلهوب كيفوركيان بسبب انتقادها للحرب". عن موقع عرب٤٨ الالكتروني. عبر الرابط: عرب٤٨

شامال، دانيال. سبلاتون، سيمني. (٢٠٢٣)." קללות, איומים ויידוי אבנים על נהגים: הגזענות נגד העובדים הערבים בשיאה". عن الموقع الالكتروني لصحيفة The Marker. عبر الرابط: https://www.themarker.com/news/2023-10-24/ty-article/0000018b-625c-d288-afef-f2dcdbc60000

جمعية حقوق المواطن في اسرائيل. (٢٠٢٤)." بعد التماسنا: العليا تسمح بإقامة مظاهرة عربية يهودية في حيفا يوم السبت ٢٠.١.٢٠٢٤". عن الموقع الالكتروني لجمعية حقوق المواطن في اسرائيل. عبر الرابط: https://www.arabic.acri.org.il/post/__440

موقع عرب٤٨. (٢٠٢٣)." "طوفان الأقصى": عشرات أوامر الفصل لعمال عرب بادعاء "دعمهم للإرهاب". عن موقع عرب٤٨ الالكتروني. عبر الرابط: عرب٤٨..

المركز القانوني لحقوق الاقلية العربية في اسرائيل "عدالة". (٢٠٢٣)." بأساليب غير مشروعة ومخالفة للقانون: الشرطة تلاحق رئيس لجنة المتابعة العليا لإصراره على الحق في الاحتجاج ضد الحرب على غزة – بركة: لن ترهبونا". عن موقع عدالة الالكتروني. عبر الرابط: https://www.adalah.org/ar/content/view/11007

وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية "وفا". (٢٠٢٤)."اعلان اسرائيل حالة الحرب". عن موقع وكالة وفا الالكتروني. عبر الرابط: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=1NO31da29244514431a1NO31d

موقع RT. (٢٠٢٣)."مكابي حيفا يستبعد ضياء سبع بسبب منشور لزوجته على مواقع التواصل الاجتماعي". عن موقع RT الالكتروني. عبر الرابط: Rt.com

المركز القانوني لحقوق الاقلية العربية في اسرائيل "عدالة".(٢٠٢٣)."حملات قمع ممنهجة لحرية التعبير في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل". عن موقع عدالة الالكتروني. عبر الرابط: https://www.adalah.org/ar/content/view/10942